

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ٢٠١٢

بربط موازنة الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر

للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٧ :

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة وتعديلاته :

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بمبلغ ٨٦٦٦٥٢٠٠٠ جنيهه (فقط وقدره ثمانمائة وستة وستون مليوناً وستمائة واثنان وخمسون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بمبلغ ٢٨٧٢٣٩٠٠٠ جنيهه (فقط وقدره مائتان وسبعة وثمانون مليوناً ومائتان وتسعة وثلاثون ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- أجور بمبلغ ٧٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

- باقى التكاليف والمصروفات بمبلغ ٢١٢٢٣٩٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بمبلغ ٥٤٨٠٠٠٠٠٠٠ جنيهه (فقط وقدره خمسمائة وثمانية وأربعون مليون جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر صافى ربح العام للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بمبلغ ٢٦٠٧٦١٠٠٠٠ جنيهه (فقط وقدره مائتان وستون مليوناً وسبعمائة وواحد وستون ألف جنيه) كله فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ بمبلغ ٣١٨٦٥٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثمائة وثمانية عشر مليوناً وستمائة واثنان وخمسون ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٨٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٢٣٨٦٥٢٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ بمبلغ ٣١٨٦٥٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثمائة وثمانية عشر مليوناً وستمائة واثنان وخمسون ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأسيسات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة التاسعة)

لايجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا المرسوم بقانون فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٢

صدر بالقاهرة فى ٥ شعبان سنة ١٤٣٣ هـ

(الموافق ٢٥ يونية سنة ٢٠١٢ م) .

المشير / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

